

مقياس

تاريخ النظم القانونية

لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك
المجموعة الأولى

المحاضرة الثانية

الموسم الجامعي 2022/2021

المحور الثاني

النظم القانونية في حضارة بلاد الرافدين

تمهيد:

الامتداد المكاني والزمني:

امتدت بلاد الرافدين جغرافيا في جنوب غرب آسيا، وتحديدا في المنطقة التي تقع بين بلاد الشام غربا ومرتفعات إيران شرقا، وتركيا شمالا والجزيرة العربية جنوبا، وهي التي تعرف اليوم بالعراق، وأخذت تسمية الرافدين نسبة إلى نهري دجلة والفرات اللذان يعبرانها، ولذلك يطلق عليها أيضا بلاد ما بين النهرين، ويطلق عليها باللاتينية Mesopotamie وهو مصطلح مركب من كلمتين: mesos وتعني وسط، potamos وتعني النهرين.

دامت حضارة بلاد الرافدين حوالي 2600 سنة، حيث بدأت في الألف الرابعة ق م (3200 ق م) وامتدت إلى منتصف الألف الأولى قبل الميلاد (539 ق م).

- أصول السكان:

يذهب المؤرخون إلى أن سكان بلاد الرافدين تشكلوا من مجموع ثلاث هجرات:

في البداية استوطن جنوب البلاد قبائل هندو أوروبية (آرية) جاءت من الشرق، وأنشئوا الدولة السومرية نسبة إلى مدينة سومر، وامتدت حضارتهم من سنة 3200 ق م إلى سنة 2200 ق م، كما وفدت من الشام ومن الجزيرة العربية قبائل سامية (كنعانيون وآراميون) أسسوا الدولة الأكادية بعد أن تغلبوا على السومريين، وامتدت حضارتهم من سنة 2200 ق م إلى سنة 1800 ق م، ونشأت دولة بابل حوالي سنة 1894 ق م وتوسع نفوذها شيئا فشيئا إلى أن سيطرت على سومر وأكاد، ومرت دولتها بعدة أطوار نتيجة الصراعات الداخلية والخارجية، ووفدت قبائل كردية وتركية من الشمال اختلطوا مع باقي الأجناس وتأسست الدولة الآشورية، ثم نشأت الدولة الكلدانية على أنقاضها وهي خليط من السومريين والساميين، ولم يزد عمرها عن قرن من الزمن، وبسقوطها على يد الفرس سنة 539 ق م انهارت حضارة بلاد الرافدين.

- الديانة:

اعتنق سكان بلاد الرافدين الوثنية، فعبدوا الشمس والطبيعة، وعبدوا أصناما صنعوها على شكل بشر، ومن أشهر آلهتهم: مردوخ إله بابل، إيا إله المياه الجوفية، أنو إله السماء، آشور، نبو...

- أقسام المجتمع:

انقسم مجتمع بلاد الرافدين إلى ثلاث طبقات:

- طبقة الإميلو: مصطلح إميلو يعني الرجل الحر، فالطبقة الأولى هي طبقة الأحرار، تتكون من أفراد الأسرة الحاكمة، والنبلاء، والكهنة، والكتبة والموظفين.
- استحوذ أفراد هذه الطبقة على مختلف الامتيازات والحقوق، وكانوا على درجات، وكانت حاشية الملك وكبار الكهنة في المرتبة الأعلى.
- طبقة المشكينوم: هي طبقة العامة، والمصطلح يعني الذليل والمسكين، وبالتالي هذه الطبقة تضم أشخاصا أحرارا لكنهم فقراء، وهم العمال والفلاحون وأصحاب الحرف، لهم حقوقهم لكن الفقر والديون قد تدفع بعضهم إلى بيع نفسه فينحدر إلى طبقة العبيد.
- طبقة الواردوم: هم طبقة العبيد، ومصطلح الواردوم يعني الشخص الريفي التابع لغيره نتيجة الأسر، وكان ينظر إلى الواردوم على أنهم مجرد أموال، لا يتمتعون بالإرادة ولا بالحرية، يخضع تقييمهم المالي لبنيتهم الجسمية وقدراتهم في الخدمة ليس أكثر.
- بيد أنهم اكتسبوا بعض الحقوق بمرور الزمن، حيث اعترف لهم بحق الزواج من طبقتهم، وبحق تملك المنقولات دون العقارات، وبحق العتق عن طريق شراء أنفسهم من سيدهم، ويمكنهم تقديم شكوى للكهنة عند تعرضهم لضيم فاحش، ويعتق العبد إذا قدم لسيدته خدمة جلييلة.

وكان المصدر الرئيس للعبودية هو الأسر والولادة، والعبرة بالأم بحيث إذا كانت أمة فإن ابنها يكون تلقائياً عبداً، ويميز العبد بعلامة على جسمه أو تعلق عليه قلادة تحمل اسم صاحبه.

الفرع الأول

النظم العامة

أولاً/ نظام الحكم:

1- تطور الدولة: تطور شكل الدولة في بلاد الرافدين من دولة المدينة إلى المملكة المتحدة:

أ/ دولة المدينة: بدأت منذ الألف الرابعة قبل الميلاد تتشكل دويلات صغيرة مستقلة عن بعضها البعض، هي في الواقع مدن وإمارات صغيرة ليس لها حدوداً ثابتة، حيث تشكل كل مدينة مملكة مستقلة، على رأسها ملك كاهن، فهو يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية، يسمى باتيزي patesie، وفي البداية كان الأشراف هم من يختار الملك ويستشار الكهنة في ذلك، مما جعل سلطات الملك مقيدة بإرادة الإله الممثل بالكهنة والأعيان، ثم أصبح نظام الحكم ملكياً وراثياً، حيث يختار الملك ولي عهده أثناء حياته من بين أبنائه.

ولكل دولة- مدينة قانونها وديانتها الخاصة، وأدى اختلاف الأجناس إلى عرقلة وحدة البلاد، وغالباً ما تقوم نزاعات فيما بينها وقد تتحالف بعضها.

ب/ المملكة المتحدة: بدأت محاولات توحيد جزء من بلاد الرافدين في الربع الأخير من الألف الثالث قبل الميلاد، فتوحدت مدن وإمارات سومرية في الشمال، واصطدم الأمر بصراعات وحروب مختلفة، وأول من حاول توحيد بلاد الرافدين كان الملك زاجيزي Zagizi الذي بسط نفوذه من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط، وحاول لاحقاً ملك أشنونا الأكادي، ويدعى سرجون، توحيد كامل بلاد الرافدين وأصدر مدونة أشنونا، واستطاع التوسع إلى آسيا الصغرى، بيد أن البلاد عرفت أوج قوتها على يد الساميين حكام بابل، وذلك في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وتحديدًا على يد الملك حمورابي.

وفي هذه المرحلة أصبحت سلطات الملك مطلقة، يتحكم في السلطات الدينية باعتباره ممثلاً للآلهة، والسلطات الزمنية، والسلطة العسكرية والقضائية، وبالتالي لا يحاسبه أحد والقيد الوحيد هو خشيته الآلهة.

وأدى تحكم الملك في السلطة الزمنية إلى ارتفاع شأن الكهنة في المجتمع، لكن بمرور الوقت وتزايد سلطات الكهنة نشأ تعارض في المصالح بين الملوك والكهنة أدى إلى انفصال السلطة الدينية عن السلطة الزمنية في عهد الملك حمورابي، رغم احتفاظ الملك بصفة ممثل الإله.

2- التقسيم الإداري: اعتمدت ممالك بلاد الرافدين التقسيم الثنائي لتسيير شؤون البلاد:

أ/ الإدارة المركزية: يسيرها الملك فهو ممثل الإله ورأس الدولة ومنه تصدر الأوامر والنواهي.

* إيشاكو: هو الوزير الأول: يساعد الملك في مختلف شؤون البلاد، وهو بمثابة نائب الملك.

* الموظفون: كان للدولة عدد كبير من الموظفين يعينهم الملك ويكلفون بتسيير مختلف مرافق الدولة، ويؤجر كبار الموظفين بإقطاعهم بعض الأراضي ينول إليهم ريعها.

ب/ الإدارة المحلية: بعد توحيد البلاد أحل الملك موظفين مدنيين محل حكام المدن، وعينهم كولاة مكلفين بتسيير الأقاليم، فأصبح لكل إقليم والياً يخضع لأوامر الملك ولتوجيهات الوزير الأول.

ومن أبرز مهام الولاة هو جباية الضرائب، بما في ذلك فرض القيام بالخدمة لحساب الدولة، مثل العمل في بناء المنشآت أو الفتوات المائية.

ثانيا/ نظام التشريع:

1- عوامل ظهور التشريع:

- مجتمع بلاد الرافدين كان مجتمعا متفتحا اقتصاديا: حيث أدى موقع البلاد الجغرافي دورا كبيرا في ازدهار البلاد اقتصاديا، وشكلت محور عبور للقوافل التجارية.
- ساعد ظهور الكتابة منذ عهد الدولة السومرية في تدوين القانون.
- الاتجاه إلى حماية الدولة والعمل على استقرارها ووحدتها بعد كثرة الحروب والصراعات.

2- تشريع حمورابي:

تعد مدونة حمورابي أهم تشريع عرفته بلاد الرافدين، وحمورابي هو المالك السادس من ملوك الدولة البابلية، حكم لمدة 42 سنة، ووضع قانونه في السنة الثلاثين من حكمه، وطبقه لمدة اثنا عشر سنة، واكتشفته بعثة فرنسية سنة 1901 وهو مكتوب باللغة السومرية على لوح طوله 2.25 م وعرضه 1.9 م، ونعرض لأهم خصائصه كما يلي:

- مصادره : اعتمد حمورابي في وضع مدونته على المصادر التالية:

- * القوانين السابقة: قانون أور نامو، قانون أشمونا، قانون لببت عشتار، قانون الإصلاح الاجتماعي....
- * السوابق القضائية. * العرف السائد. * اجتهادات حمورابي نفسه، بما في ذلك الرسائل والتعليمات التي كان يوجهها.

- مميزاته : تميزت مدونة حمورابي بالمميزات التالية:

- * كتبت النصوص بلغة قانونية وليس بأسلوب أدبي، فكان النص يبدأ بـ " إذا " ثم تذكر الواقعة القانونية ثم الجزاء.
- * عبارات المدونة موجزة وبسيطة ليس فيها حشو.
- * تم استبعاد العبادات وأمور الدين.
- * حاول حمورابي تحقيق عدالة أفقية، أي بحسب الطبقات.
- * حاول حمورابي تنظيم مختلف نواحي الحياة الاجتماعية للسكان.

- محتوياته : تضمنت مدونة حمورابي ثلاثة أجزاء:

- * الديباجة: جاء فيها أن القانون أوحى به الإله شمش إلى حمورابي، وأن الهدف من المدونة هو إصلاح أمور الدولة، وتوحيد المجتمع على نص واحد، وإطلاع عامة الناس عليه.
- * الموضوع: تضمن 282 مادة، تتعلق بالجرائم، وبالتجارة و الزراعة و الأسرة والنقل، وكيفية التقاضي، وأحكام كل طبقة.

- * الخاتمة: حث فيها حمورابي على تطبيق مدونته، وشدد على معاقبة من يخالفها، وأن الآلهة تحميه.

ثالثا/ نظام العقوبات:

1- خصائص نظام العقوبات: من أبرز خصائص نظام العقوبات في بلاد الرافدين ما يلي:

- * شدة العقوبة بحسب المركز الاجتماعي للضحية والمتهم، وجاء في أحد المواد: من كسر سن حر كسرت سنه، ومن كسر سن مسكين عوضه بثلاث مثقال فضة.

- * تشديد العقوبة ضد الجرائم التي ترتكب ضد النظام الملكي أو ضد النظام الكهنوتي أو ضد اقتصاد البلاد.
- * الاعتداد بالقصد الجنائي، حيث ميز قانون حمورابي بين الجريمة العمدية والجريمة غير العمدية.
- * حلول العقوبات البدنية محل العقوبات المالية.
- * الخيار بين العقوبة والقصاص، وذلك في بعض الحالات وفي الطبقة نفسها.
- * ظهور عقوبة الأشغال الشاقة والسجن في عهد الدولة الآشورية.
- * عدم شخصية العقوبة.

2- أنواع العقوبات:

2-1- الانتقام الفردي: هي عقوبة معترف بها قانوناً وتتم دون أن تتدخل السلطة، وللانتقام الفردي ثلاث صور:

- الثأر: يثار الضحية لنفسه بفعل مماثل أو بالزيادة، مثلاً المادة 197 تنص على أنه: إذا كسر رجل عظم رجل آخر، يكسر عظمه.

- الفدية بالنفس: يقدم الجاني نفسه إلى الضحية رداً على فعله.

- الفدية الاختيارية بالمال: يرسل الجاني الضحية أو أهله عارضا مبلغاً مالياً كفدية والاختيار لهم.

2-2- الانتقام الجماعي: له صورتان:

- فدية إجبارية بالمال: السلطة تحدد مبلغ التعويض، فإذا لم يستجب الجاني يعاقب بأخذ أمواله بالقوة أو بالسجن أو بالاستعباد.

- القصاص: هو المعاملة بالمثل، ويختلف عن الثأر في كونه تنفذه السلطة وليس الضحية، وشرط القصاص الأساسي في قانون حمورابي أن يتم بين الطبقة نفسها، أما إن كان الجاني من طبقة أعلى فإنه يدفع الفدية، وإن كان من طبقة أدنى تشدد العقوبة.